# معهد التخطيط القومي

## سيمنار شباب الباحثين
## للعام الأكاديمي 2022-2023

## الحلقة الثانية

### " التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر"

**يوم الثلاثاء 2022/11/15**


**إدارة الحلقة**

**د. هبة الله أحمد محمد عز**

**المدرس بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي**

**المتحدث**

**أ. أحمد ممدوح سعد**

**مدرس مساعد بمركز التنمية الإقليمية**

# سيمنار شباب الباحثين

## الحلقة الثانية

## " التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر"

عقدت الحلقة الثانية من سيمنار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي2023/2022م يوم الثلاثاء الموافق 2022/11/15م بمقر المعهد – قاعة 514 بالدور الخامس في تمام الساعة العاشرة صباحًا، وعبر تطبيق زووم الإلكتروني، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناول المتحدث **الأستاذ/ أحمد ممدوح سعد**، مدرس مساعد بمركز التنمية الإقليمية، موضوع "**التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر**".

**وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:**

**القسم الأول:** المحتوى العلمي للحلقة والذي تم استعراضه من خلال المتحدث.

**القسم الثاني:** أهم المداخلات والمناقشات

### *القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة:*

تناول المتحدث موضوع الحلقة بالبدء بعرض مقدمة عن النمو السكاني وتطوره، وتسليط الضوء على التركيب العمري للسكان، ومكونات النمو السكاني، ثم عرض تفصيلي عن القوى العاملة في مصر، بالإضافة لعرض التحول الديموجرافى وأثره على معدل البطالة فى مصر، وتناولت الحلقة أيضاً دور الدولة في التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر، وانتهت الحلقة بعرض دور معهد التخطيط القومي في التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر، واستخلاص بعض النتائج والتوصيات وذلك وفقا للخلفية المعلوماتية التالية:

أولًا: النمو السكاني وتطوره
ثانياً: التركيب العمري للسكان
ثالثاً: مكونات النمو السكاني
رابعاً: القوى العاملة في مصر
خامسًا: التحول الديموجرافى وأثره على معدل البطالة في مصر
سادسًا: دور الدولة في التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر
سابعًا: دور معهد التخطيط القومي
ثامنًا: النتائج والتوصيات
تاسعًا: موضوعات بحثية مقترحة
عاشراً: المراجع

## المقدمة:

لقد أدت دراسة النمو السكاني إلى محاولة تقسيمه إلى مراحل ديموغرافية رئيسية تتميز كل منها بسمات خاصة معتمدة على تطور المواليد والوفيات وهي ما تعرف بنظرية الانتقال أو التحول الديموجرافي وهي في الأساس طريقة لتصنيف المجتمعات حسب معدلات النمو السكاني والتي تنتج من الاختلاف في معدلات المواليد والوفيات، حيث إن العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها معدلات الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات تسمى تحول ديموجرافي أو تحول سكاني، وتعتبر نظرية التحول الديموجرافي Demographic transition Theory المحور الرئيسي التي ترتكز عليها الدراسات الديموجرافية الحديثة، وتمثل الإطار العام الذي يستخدمه دارس عالم السكان لشرح كافة التغيرات السكانية التي تدور من حولهم ، وتعتبر هذه العملية التاريخية هي أحد أهم التغيرات التي أثرت على المجتمع البشري في نصف الألفية الماضية على قدم المساواة مع اندلاع الثورة الصناعية وارتفاع مستويات التحضر والزيادة التدريجية في المستويات التعليمية للسكان، وقد بدأت هذه العملية المحورية في

العديد من البلدان الأوروبية وأجزاء من الأمريكيتين منذ أكثر من قرن من الزمان ويجري هذا التحول الآن في معظم أنحاء العالم .

ويقسم علماء السكان مراحل التحول الديموجرافي إلى أربعة مراحل، تتسم تلك المراحل ببعدين أحدهما زماني ويعنى أن سكان العالم جميعًا مروا أو سيمرون بها ، والبعد الثاني مكاني أي أن على خريطة سكان العالم نجد مجتمع سكاني يمرون بالمرحلة البدائية من مراحل التحول الديموجرافي وآخرون يمرون بالثانية وآخرون في المرحلة الثالثة ومجموعة رابعة وصلت إلى مرحلة الاستقرار أو أكملت دورة التحول الديموجرافي ، ولم تعد عملية التحول الديموجرافي مجرد وصف للمراحل التي تمر بها المجتمعات بل تجاوزت ذلك لتصبح جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية والتحديث وهذا التحول لابد أن يتحقق منه تغيرًا وتطور شامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أي مجتمع ومن أهم مظاهر التغير الناتج من هذا التحول وجود إتجاهين ديموغرافيين متوازيين أحدهما انخفاض نسبة صغار السن في المجتمع والأخر ارتفاع نسبة السكان في سن العمل مما يكون هناك إمكانية لزيادة المدخرات والاستثمارات من أجل النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق العائد الديموغرافي الأول من خلال استخدام هذه الزيادة في القوى العاملة بشكل منتج مما ينتج عنه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج ويستمر هذا العائد لعقود، أما العائد الثاني فيتمثل في ارتفاع المستوى الصحي وارتفاع أمد الحياة بالتوازي مع ارتفاع أعدادهم بالتقدم في المرحلة الديموغرافية، إضافة إلى صغر حجم الأسرة وهكذا فإن أثر العوامل الديموجرافية لا يقتصر على النمو السكاني وإنما الأهم هو التغير في التركيب العمري والتغير في نسبة السكان في سن العمل، فإذا أدى النمو السكاني إلى زيادة نسبة الفئة العمرية 15- 64 سنة فإن أثر التحول الديموجرافي قد يكون إيجابيًا على الاستثمار والدخل من خلال التشغيل ، غير أنه من الممكن أن تتدخل الدولة بأساليبها المختلفة للإسراع بمعدل التحول الديموجرافي الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف التركيب العمري للسكان وظهور ما يعرف في الديموجرافيا بالنافذة الديموجرافية.

## أولًا: النمو السكاني وتطوره:

تبرز أهمية دراسة معدلات النمو السنوي للسكان على مستوى الجمهورية والبحث في تطور حجم السكان ومعدلات نموهم السنوي خلال الفترة ( 2017/1897 ) معرفة مقدار التغيرات التي حدثت لهم.

تزايد السكان بما يزيد عن 800% خلال الفترة الدراسية 1897 / 2017م ، وكانت هذه الزيادة نتيجة للتحول في كل من معدلات الوفيات والخصوبة خلال تلك الفترة.

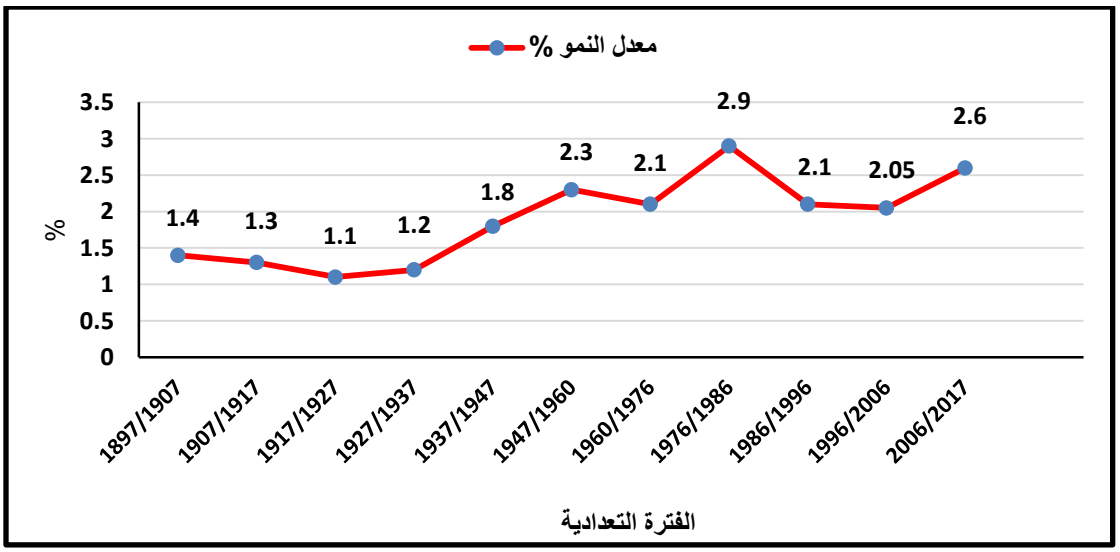


**تطور معدل النمو السكاني على مستوى الجمهورية خلال الفترة 1897-2017**

ويمكننا القول أن نمو وتغير حجم وعدد السكان على مستوى الجمهورية سمة رئيسية من سماتها, وأن الجزء الأكبر من الزيادة قد حدث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا التغير الذي طرأ على حجم السكان خلال الزمن يعزى أساسا إلى التغيرات التي طرأت على مكونات النمو الطبيعي للسكان، حيث لا تلعب الهجرة دورًا مؤثراً فى نمو السكان في حالة مصر.

## ثانياً: التركيب العمري للسكان:

تظهر البيانات أثر التقلبات التي شهدتها مستويات الإنجاب خلال الأربعين سنة الماضية على الهيكل العمرى لسكان الجمهورية .

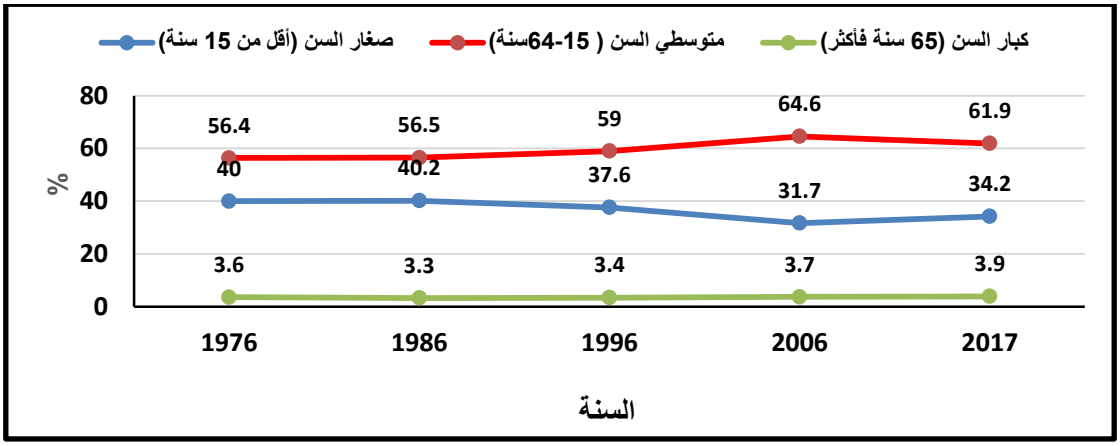


**تطور التركيب العمري حسب فئات العمر العريضة على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1976*.**

التركيب العمري الفتي للقوى العاملة في أية دولة يعنى خبرات مهنية وعملية أقل بصورة عامة ، لكنه يعني من جهة أخرى إمكانية تغيير المهنة والانتقال إلى مهنة جديدة بسهولة كبيرة نسبيا إذا ما اقتضت ضرورة التغير التكنولوجي في الدولة تلك، ونظراً إلى التغيرات التكنولوجية المتسارعة في المرحلة الحالية فإن فتوة القوي العاملة المصرية تكتسب من هذه الزاوية أهمية خاصة ولا سيما إذا كانت هناك برامج لإعادة تأهيل الأفراد الذين يضطرون إلى الانتقال إلى مهن جديدة.

### معدل الإعالة الإجمالي:

يرتفع معدل الإعالة الإجمالي في الفترة 1976/ 1996 ، وذلك بالتوازي مع ارتفاع نسبة صغار السن وكبار السن في المجتمع حيث بلغت نسبتهم نحو 77.7%، 77%، 69.7% خلال الثلاث تعدادات، أما في تعدادي 2006، 2017 فقد سجلت انخفاضا في نسبتها عما كانت عليه في الفترات السابقة بالرغم من تذبذبها خلال هذه الفترة بنحو 54.9%، 61.6% على الترتيب .

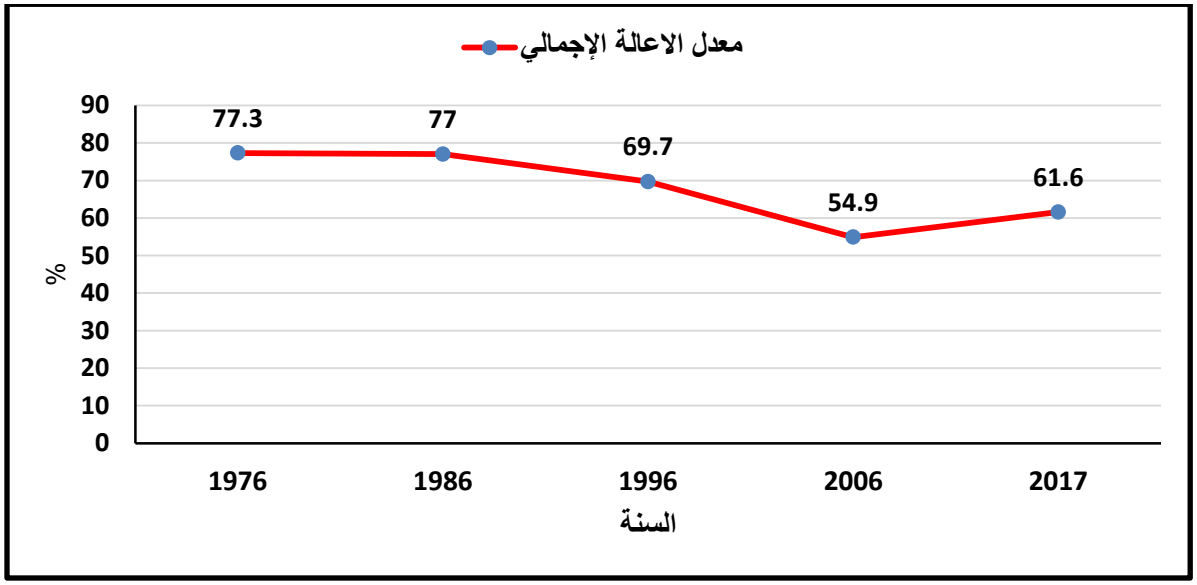


**تطور معدل الإعالة الإجمالي على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1976.**

## ثالثاً: مكونات النمو السكاني:

تمكننا دراسة اتجاهات معدلات المواليد والوفيات من معرفة التغيرات الديموغرافية التي مرت بها المجتمعات طوال تاريخها الديموجرافي الحديث والتي حدثت خلاله التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة أو المجتمع المعني بالدراسة .

فقد تراجعت معدلات المواليد بشكل ملحوظ في مصر من 43.3 في الألف إلى 26.8 في الألف خلال الفترة من 1910 /2017 بنسبة تغير بلغت -38% كما يتضح من الشكل البياني التالي، وإن استمرار هذا الانخفاض في معدلات المواليد سيؤدى إلى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل مصر على أعتاب المرحلة الرابعة من مراحل التحول الديموجرافى والاقتراب من الوصول لمرحلة النافذة الديموغرافية حيث يتجاوز فيه السكان النشيطين اقتصاديا معدل النمو للفئات المعالة (صغار السن وكبار السن).

هذا ولوحظ الانخفاض الملحوظ على معدل الوفيات وهو مصاحب للإنخفاض في معدل المواليد كنتيجة طبيعية لارتفاع المستوى الصحي والتعليمي لسكان الجمهورية وانخفاض معدل وفيات الأطفال المرتبط بالصحة الإنجابية والذى كان في عام 1950 نحو 249 /ألف من المواليد الأحياء ثم انخفض إلى نحو 29/ ألف من المواليد الأحياء في عام 2015 أي بنسبة تغير بلغت -88%، فقد انخفض معدل الوفيات من

26.1 في الألف خلال الفترة 1914/1910 الى 5.7 في الألف عام 2017 أي بنسبة تغير بلغت -78% خلال تلك الفترة.

أما بخصوص الزيادة الطبيعية ففي ضوء المستويات والاتجاهات التي حققتها وسجلتها كل من معدلات المواليد والوفيات منذ بداية القرن المنصرم وحتى بداية القرن الحالي فمن المتوقع حدوث بعض الاستقرار على المدى القريب حوالى 21 في الألف، وإن كان لا يكفي لإحداث توازن واستقرار سكاني معتدل حيث لا زالت الفجوة كبيرة بين كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ومع توقع انخفاض معدل الزيادة الطبيعة في السنوات المقبلة فإنه من المنتظر أن يتضاعف عدد سكان الجمهورية بعد مرور فترة سنوية مقبولة.

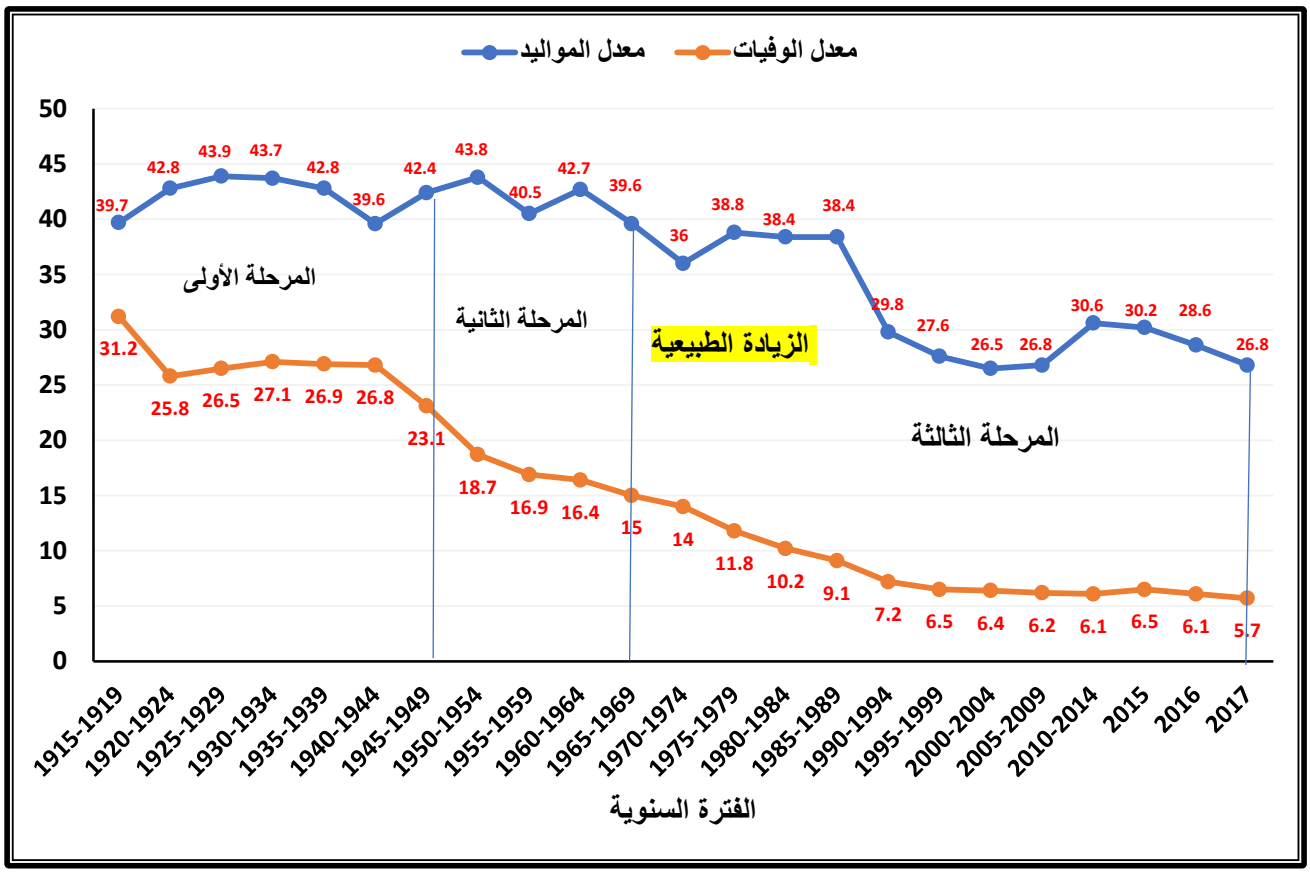


**متوسطات معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية على مستوى إجمالي الجمهورية في الفترة 1972/ 2017**

الملاحظ بوجهٍ عام من واقع ما سبق عرضه من بيانات تتعلق بالنمو السكاني وتطوره في مصر خلال الفترة 1987/2017، ومن واقع البيانات الخاصة بمعدلات المواليد والوفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية التي تحققت على مدى سنوات هذه الفترة فإن النمو السكاني في مصر خلال تلك الفترة قد مر بالمراحل الديموغرافية الثلاث الأولى وهى على مشارف دخول المرحلة الرابعة.

**رابعًا: القوى العاملة في مصر :**

يمكن تعريف القوى العاملة وفقًا للتوصيات الدولية للأمم المتحدة بأنها ذات الجزء من السكان ذوى النشاط الاقتصادي ويشمل جميع الأفراد من كلا النوعان الذين يساهمون في إنتاج السلع والخدمات وبما في ذلك المتعطلين الذين يبحثون عن عمل، حيث تضاعف حجم قوة العمل خلال الفترة من 1917/ 2017 حوالى 8 مرات، فقد ارتفع من حوالى 4.3 مليون فرد إلى 29.5 مليون فرد ، وارتفع في المقابل معدل نمو قوة العمل السنوي بشكل تدريجي من 0.4% خلال الفترة 1927/1917 حتى بلغ أقصاها في الفترة 2006 / 2017 إلى نحو 2.9% .

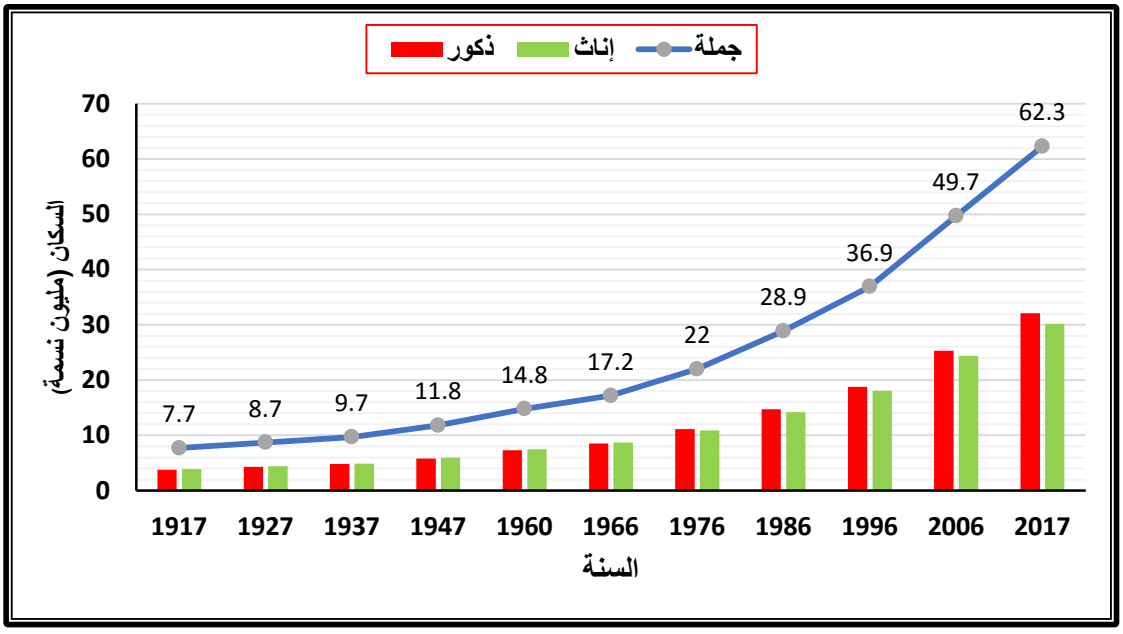

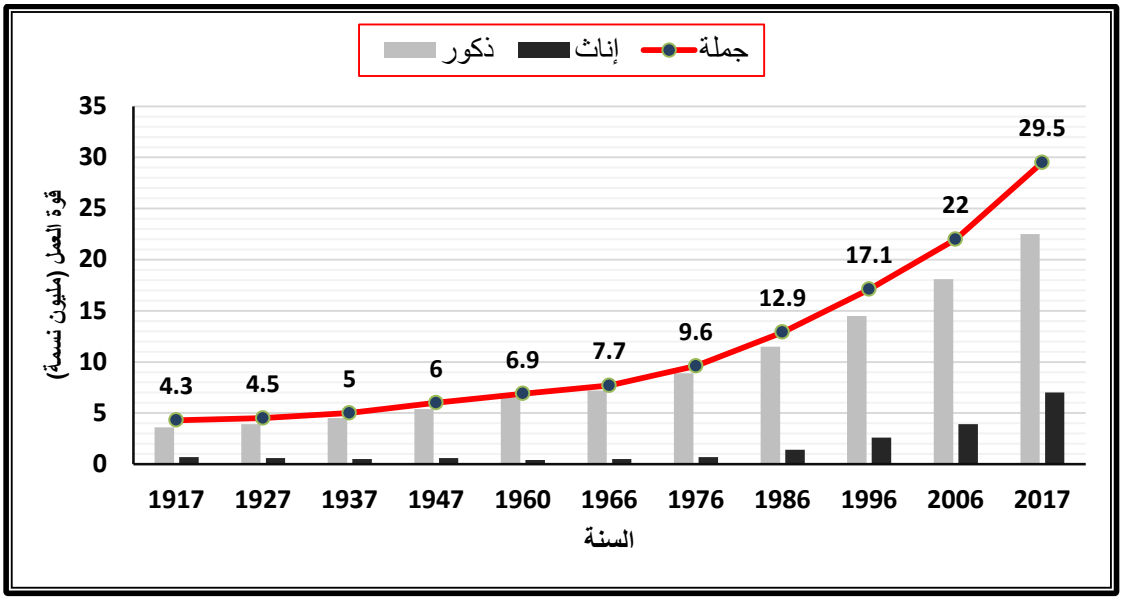


**تطور حجم السكان والقوى العاملة على مستوى الجمهورية ومعدل نموهم خلال الفترة 1917 / 2017**

### 1- خصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية :

يوضح الشكل التالى أن أغلب المشتغلين في عام 1986، 1996 كانوا أميين بنسبة 48.6%، 35.6% على الترتيب من إجمالي حجم المشتغلين حسب الحالة التعليمية بالجمهورية، ثم ما لبثت النسبة أن انخفضت فى التعدادين التاليين ليحتلوا المرتبة الثانية بعد المشتغلين بمؤهل متوسط وفوق المتوسط طبقا لتعداد عام 2006، 2017.

ولكن وبشكل عام هناك تحسناً مستمراً قد طرأ على المستوى التعليمي للمشتغلين حيث شهدت نسبة المشتغلين ذو المؤهلات العلمية ارتفاعا من تعداد لأخر فقد ارتفعوا من 33.8% عام 1986 إلى 45.2% عام 1996 ثم إلى 62.3عام 2006 ثم بلغت أقصاها عام 2017 بنحو 69.5% بنسبة تغير بلغت نحو 105.6% خلال الفترة 2017/1986 .

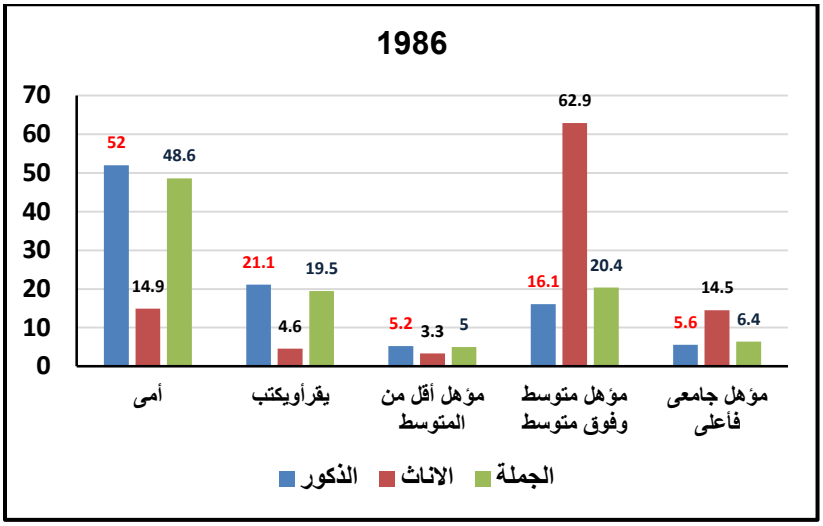
1986
70
60
50
40
30
20
10
0
52
48.6
14.9
21.1
19.5
4.6
5.2
3.3
5
16.1
62.9
20.4
5.6
14.5
6.4
أمى
يقرأويكتب
مؤهل أقل من المتوسط
مؤهل متوسط وفوق متوسط
مؤهل جامعى فأعلى
الذكور
الاناث
الجملة

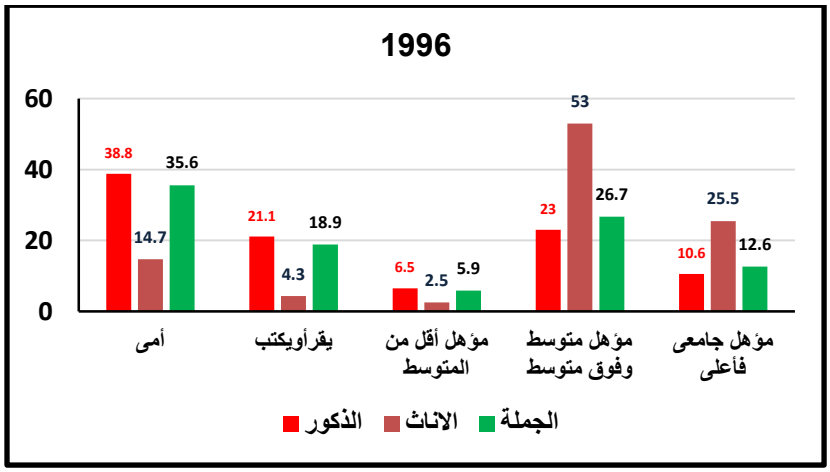
1996
60
40
20
0
38.8
35.6
14.7
21.1
18.9
4.3
6.5
2.5
5.9
23
53
26.7
10.6
25.5
12.6
أمى
يقرأويكتب
مؤهل أقل من المتوسط
مؤهل متوسط وفوق متوسط
مؤهل جامعى فأعلى
الذكور
الاناث
الجملة

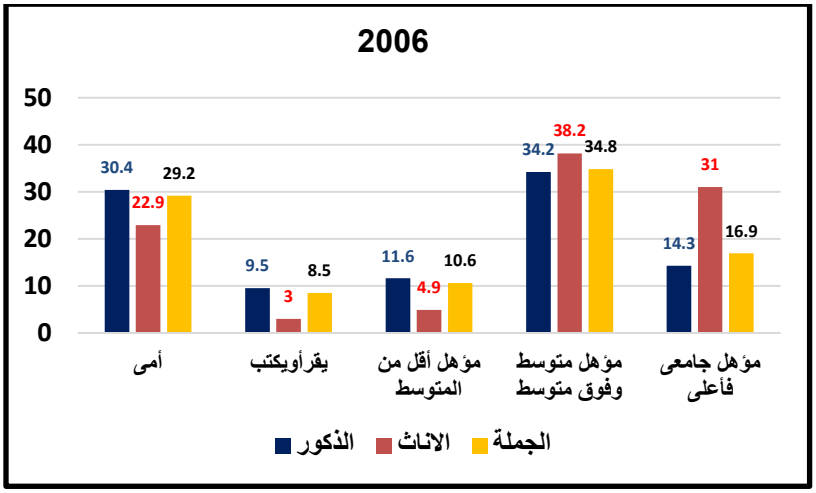
2006
50
40
30
20
10
0
30.4
29.2
22.9
9.5
8.5
3
11.6
10.6
4.9
34.2
38.2
34.8
14.3
31
16.9
أمى
يقرأويكتب
مؤهل أقل من المتوسط
مؤهل متوسط وفوق متوسط
مؤهل جامعى فأعلى
الذكور
الاناث
الجملة

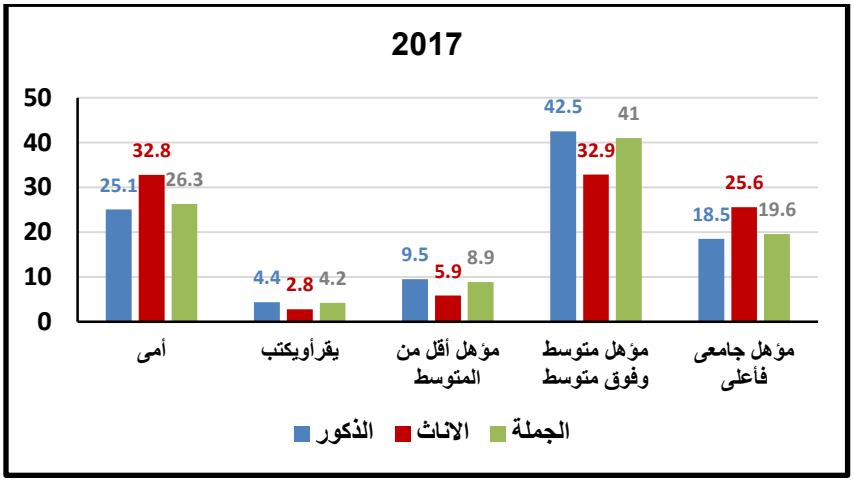


**تطور التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية والنوع فى الفترة 1986 / 2017**

## 2- نسبة القوى العاملة إلى السكان:

تنخفض نسبة العاملين من إجمالى السكان فى كل سنوات التعداد خلال الفترة 1917 / 2017، وهى من أدنى النسب عالميا ويرجع ذلك إلى إنخفاض مشاركة المرأة فى قوة العمل والتى تعد من أسباب انخفاض هذه النسبة حيث سجلت هذه النسبة 31.7% في عام 1917 م واستمرت فى ارتفاعها وانخفاضها حتى بلغت 29.5% عام 2017 .

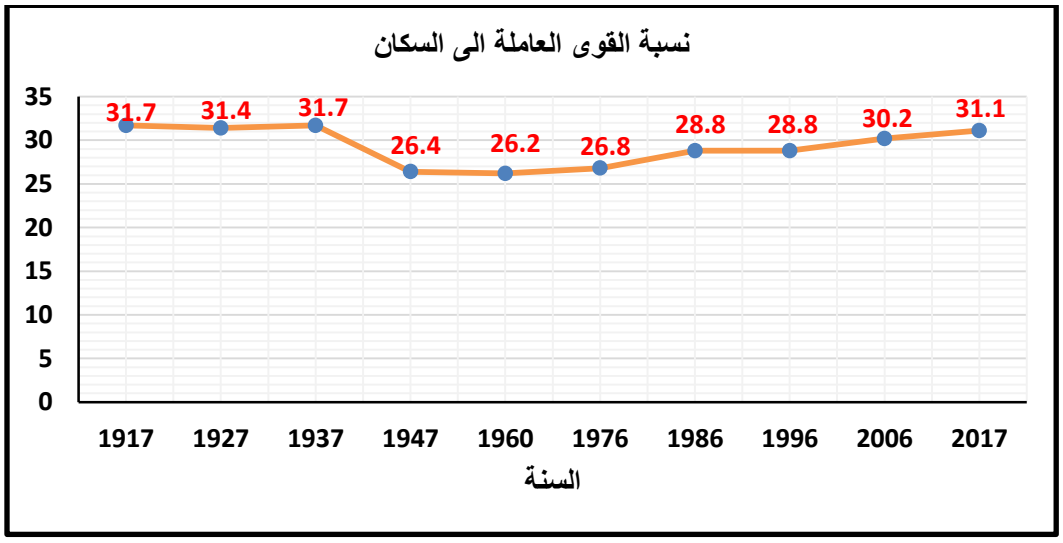


**تطور نسبة القوى العاملة إلى السكان على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1917**

### 3- مؤشرات الإسهام والتغير في النشاط الاقتصادي:

يتميز سوق العمل فى الجمهورية بوجود تباينات واسعة بين الجنسين فى معدل مشاركة السكان فى النشاط الاقتصادى، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور 78.2% عام 1986 ليتناقص تدريجيا فى مقابل ارتفاع النسبة للإناث بسبب دخولهم سوق العمل حتى وصل معدل المشاركة للذكور نحو 70.15% عام 2017 ، أما بالنسبة للإناث فقد شهدت نسبتهم ارتفاعا على حساب معدلات الذكور خلال الفترة 2017/1986، حيث أرتفع المعدل عند الإناث من 9.9% عام 1986 إلى 23.2% عام 2017 بنسبة موجبة بلغت نحو 134.3% خلال الفترة 2017/1986، بالتوازى مع ارتفاع المستوى التعليمي لديهم ومشاركتهم سوق العمل مع الذكور.

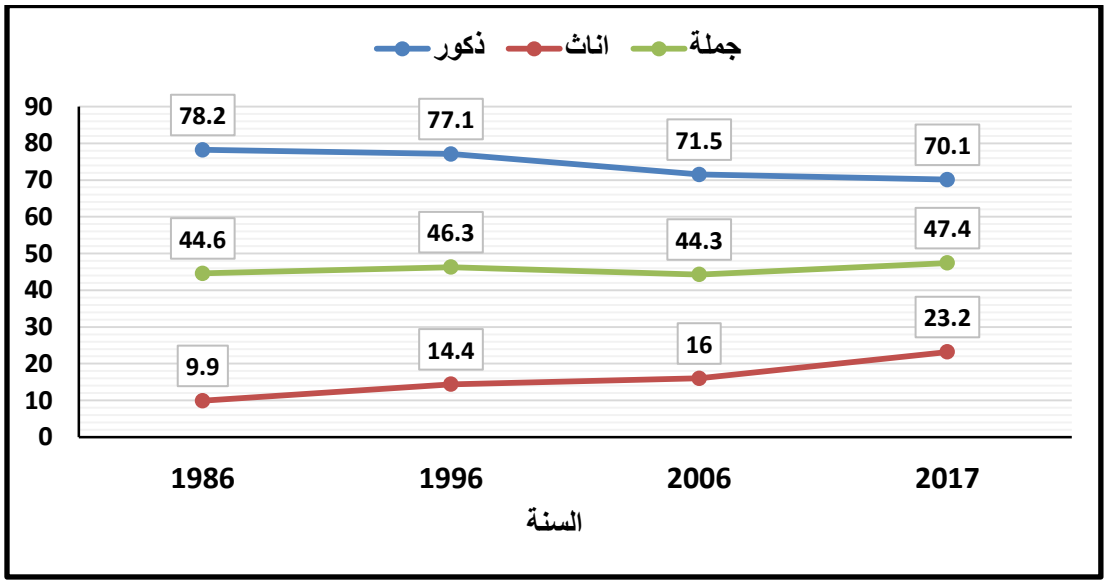


**تطور معدل إسهام السكان فى النشاط الاقتصادى على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1986**

### خامسًا: التحول الديموجرافى وأثره على معدل البطالة فى مصر:

شهدت معدلات البطالة وأعدادهم تطور ملحوظا فمن 142 ألف متعطل عام 1960 إلى نحو 3.5 مليون عاطل تقريبا عام 2017 بمعدل نمو بلغ نحو 5.6% خلال الفترة 1960 / 2017، وفى المقابل أرتفع المعدل من 2.1% عام 1960 الى 7.7% عام 1976 وهى نسبة ارتفاع ملحوظة وذلك بسبب الحالة

السياسية التى كانت متمثلة فى حرب أكتوبر 1973م والتى كانت أغلب موارد الدولة تتجه لإنهاء الحرب فشهدت بعض القطاعات إنخفاضا فى معدلات التشغيل كنتيجة منطقية للحالة السياسة ، فلم يكن الاقتصاد المصري يعرف مشكلة البطالة حتى أواخر فترة الستينات وأول السبعينات من القرن العشرين حيث توسعت الحكومة الاشتراكية إبان تلك الفترة فى توظيف العمال والخريجين فى القطاع الحكومى والقطاع العام الذى كان يتوسع باستمرار من خلال قيام الدولة بإنشاء المصانع والشركات الجديدة أو تأميم الموجود منها بالفعل وضمه إلى ممتلكاتها، ومع نهاية فترة السبعينات ومع بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بدأت معدلات البطالة فى الزيادة تدريجيا حتى بلغت 7.7% عام 1976م، ثم استمر الارتفاع حتى بلغت 10.9% عام 1986 لتعاود النسبة انخفاضها مع مشاريع الاصلاح الاقتصادى فى التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرين ثم عاودت الارتفاع فى عام 2006 و 2017 لتصبح 9.75 ، 11.8% على التوالى.

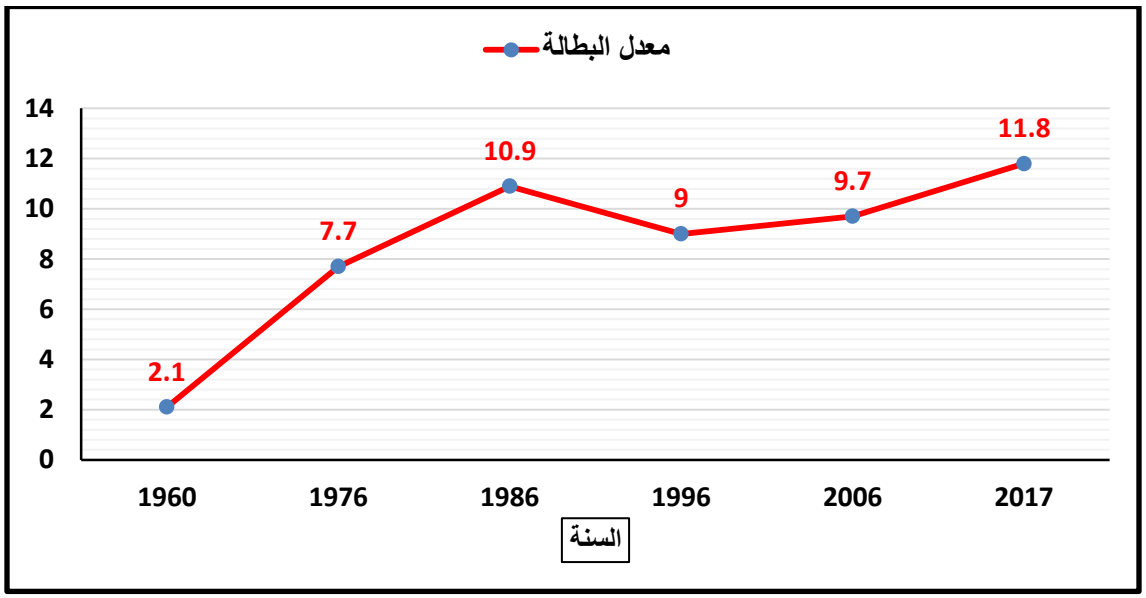


**تطور معدل البطالة على مستوى الجمهورية خلال الفترة 1960-2017**

-أما من حيث نسبة النوع ففي الفترة من 2010 / 2017، نجد أن معدلات البطالة لدى الإناث أعلى بشكل ملحوظ من نظيرتها لدى الإناث فى المجمل العام للجمهورية فقد تزيد عن أربعة أضعاف معدلهم كما فى بيانات عام 2010 ، فقد بلغت نحو 4.8% للذكور مقابل نحو 22.8% للإناث، وقد واصلت معدلات البطالة للنوعين فى الارتفاع حتى وصلت أقصاها للذكور فى عام 2013 بنحو 9.8% لتبدأ فى الإنخفاض

حتى تصل الى نحو 8.2% عام 2017، وفى المقابل شهدت معدلات البطالة أرتفاعا مستمراً من سنة لأخرى حتى بلغت أقصاها عام 2015 بنحو 24.2% لتبدأ بعد ذلك مرحلة الانخفاض حتى تصل إلى نحو 23.15 عام 2017.

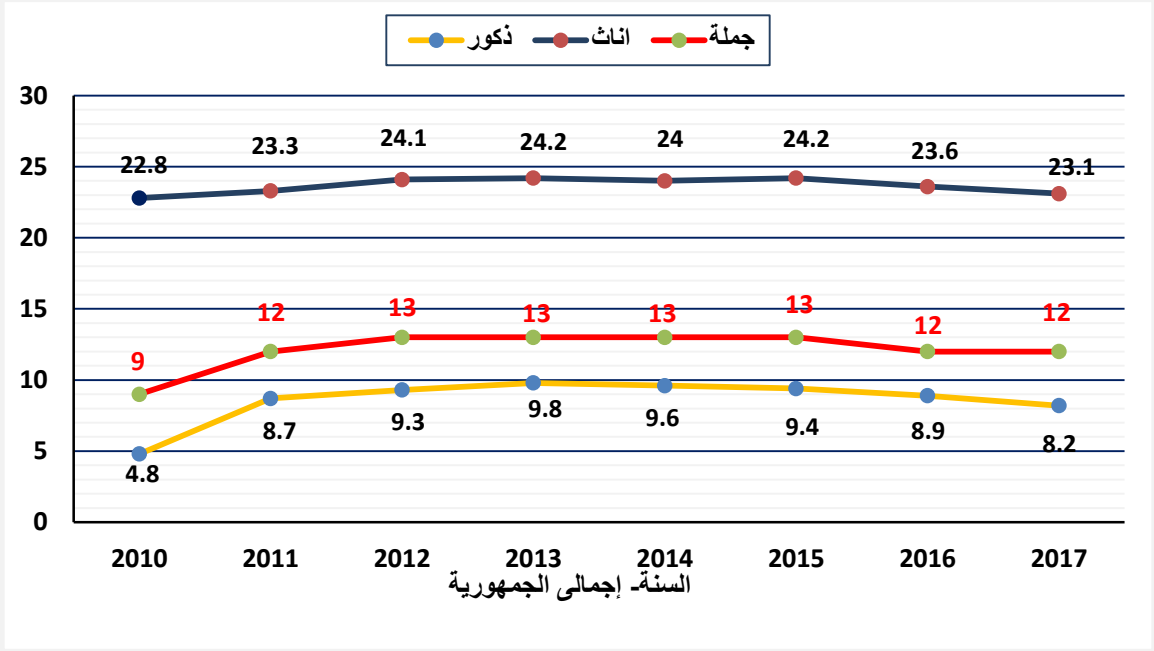


**تطور معدل البطالة على مستوى حضر وريف الجمهورية والنوع خلال الفترة 2017/2010**

## سادسًا: دور الدولة في التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر:

تُعبر المشكلة السكانية عن عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، وقد تطور عدد سكان مصر عبر مائة عام، حيث تجاوز الـ100 مليون نسمة، لتصبح الدولة رقم 14 على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان.

### وضع الحالة السكانية فى القانون المصري:

تنص المادة (41) من الدستور المصري الصادر عام 2014 على ما يلي: « تلتزم الدولة بوضع برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها في إطار تحقيق التنمية المستدامة".

### مبادرة 2 كفاية:

أطلقت العديد من المبادرات في مقدمتها "2 كفاية" التي أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي، مع ربطها ببرامج "تكافل وكرامة"، حيث بدأت بالمناطق الأكثر فقراً، وتهدف المبادرة إلى توعية الأمهات المستفيدات من برنامج "تكافل وكرامة" بأهمية الاكتفاء بإنجاب طفلين فقط.

### الاستراتيجية القومية للسكان (2015- 2030):

وفى نوفمبر 2014، أطلقت الحكومة الاستراتيجية القومية للسكان (2015- 2030) بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال: خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر عبر إعادة توزيع السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية، وحتى تتحقق هذه الأهداف وضع الخبراء مجموعة من الأهداف الكمية أهمها خفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال إلى 2.4 طفل بحلول عام 2030 مقارنة بحوالي 3.5 طفل حالياً ، ويتطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى 72% مقارنة بحوالي 59% حالياً.

### مشروع تسريع الاستجابة المحلية للقضية السكانية:

اطلقت وزارة التنمية المحلية مشروع تسريع الاستجابة المحلية للقضية السكانية في عام 2019 من خلال توقيع بروتوكول وزارة التنمية المحلية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والذى تم من خلاله إنشاء وحدات للسكان في كل محافظة ووحدات الإدارة المحلية بهدف توحيد جهود الأجهزة المعنية بالقضية السكانية نحو رفع مستوى الوعى لدى المواطنين بمخاطر الزيادة السكانية وآثارها السلبية على مشروعات التنمية والاقتصاد القومي واستنزافها لجهود الدولة في التنمية.

### المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية:

تم إطلاق المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية بحيث يتم تنفيذ المشروع على مدار 3 سنوات خلال الفترة من عام 2021 وحتى 2023، والهدف الاستراتيجي العام لخطة تنمية الأسرة المصرية هو الارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة بشكل عام من خلال ضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان.

## سابعًا: دور معهد التخطيط القومي:

### الدراسات والبحوث:

قدمت عدة أبحاث ودراسات نتائج وسياسات مقترحة تساعد متخذي القرار فى الدولة وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- **دراسة د. مجدى عبدالقادر إبراهيم (يونيه 2012)**، بعنوان "**التغيرات الهيكلية لقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل حتى عام 2032**"، سعت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التى طرأت على حجم ونمو وخصائص عرض قوة العمل فى مصر على مدار الأربعة عقود الماضية على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات من خلال إجراء رصد متأني للتغيرات الهيكلية التى طرأت على قوة العمل فى مصر خلال تلك الفترة، كما استهدفت الدراسة أيضا استشراف مستقبل عرض قوة العمل على المستوى القومي وعلى مستوي المحافظات من خلال إعداد إسقاطات لقوة العمل للفترة 2032/2012 .

- **دراسة د. عزت زيان (سبتمبر 2019)**، بعنوان "**النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية في مصر خلال الفترة 2017/2006**"، يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في رصد النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، لتحديد مستويات وأنماط واتجاهات الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية والإسكانية خلال الفترة 2017/2006 .

- **دراسة د. حجازي الجزار (يوليو 2022)**، بعنوان "**تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة**"، بينت الدراسة أن مصر تعانى من البطالة الهيكلية والتي ترتبط بعدم الموائمة بين مخرجات الأنظمة التعليمية والتدريبية والمهارات المطلوبة في سوق العمل وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة الهيكلية ، ونظرا للفجوة المتزايدة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل طرحت قضايا

جديدة تعنى بنوعية خريجي المنظومة التعليمية وبخطط تنمية مهارات القوى العاملة وذلك لمواجهة متطلبات سوق العمل وخاصة فى ضوء المتغيرات الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية وتحرير التجارة وانفتاح الاسواق وتزايد حدة المنافسة العالمية .

### برامج خدمة المجتمع:

**قدم المعهد العديد من برامج خدمة المجتمع من أهمها:**

- الاسقاطات السكانية لخدمة أغراض التنمية، مركز التنمية الإقليمية لطلاب الجامعات 2018/2017.
- قياس مؤشرات التعليم والصحة، مركز التخطيط الثقافى والاجتماعى لطلاب الجامعات 2018/2017.
- إعداد الاستراتيجية السكانية على مستوى المحافظات، مركز التنمية الإقليمية لطلاب الجامعات 2019/2018.
- التعريف باستراتيجة التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030 ونتائج برنامج الاصلاح الاقتصادى والدور الي يقدمه معهد التخطيط فى هذا الشأن وكذا الوظائف المستقبلية فى ظل الثورة التكنولوجية، مكتب رئيس المعهد ونائب رئيس المعهد أختص به طلاب مدارس سانت فاتيما 2019/ 2020.
- ندوة السكان وتحديات الأمن القومي فى مصر، مركز التنمية الإقليمية، فبراير 2022.

## ثامنًا: النتائج والتوصيات:

**توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات هي:**

- أن الدولة تمر بالمرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموجرافى والذى واصلت فيه معدلات الوفيات انخفاضها الملموس حتى بلغت نحو 5.7 فى الألف ولم يعد من المتوقع أن ينخفض هذا المعدل عن هذا المستوى انخفاضاً يذكر .
- ارتفاع نسبة السكان فى سن العمل(15-64سنة) والذي بدوره كان نتيجة للارتفاع السريع فى مشاركة الإناث فى النشاط الاقتصادى .

- أن نمو وتغير حجم وعدد السكان على مستوى الجمهورية سمة رئيسية من سماتها , وأن الجزء الأكبر من الزيادة قد حدث خلال النصف الثانى من القرن العشرين فقد ارتفع عدد سكان الجمهورية من نحو 9.7 مليون نسمة عام 1897م إلى 94.7 عام 2017م .
- شهدت معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية انخفاضاً ملحوظاً عما كانوا عليه وذلك بسبب عوامل عديدة منها وضع سياسات سكانية تعمل على خفض مستويات الإنجاب وارتفاع المستوى التعليمي والوعى السكانى حتى مرت الدول بالمراحل الثلاث الأولى من مراحل التحول الديموجرافى .
- أن التركيب العمرى للقوى العاملة يميل إلى أن يكون فتيا وترتفع فتوة القوى العاملة للذكور والأناث خاصة مع تزايد النزعة إلى المشاركة فى القوى العاملة بين أفراد المجتمع وكنتيجة لعملية أنخفاض نسبة صغار السن مع ارتفاع نسبة السكان النشيطين اقتصاديا من تعداد للاخر .
- ارتفاع عدد الباحثين عن العمل نتيجة ارتفاع حجم السكان فى العمل مما ترتب عليه ارتفاع معدل البطالة من 2.1% عام 1960 إلى 11.8% عام 2017 .
- استثمار النافذة الديموجرافية الناتجة عن مراحل التحول الديموجرافى للسكان لابد أن يوضع له سياسات تخطيطية واضحة لاستثمارها لأنها لن تأتى مرة أخرى .

## تاسعًا: موضوعات بحثية مقترحة:

1- النافذة الديموجرافية وانعكاساتها على التنمية المستدامة.

2-النافذة الديموجرافية المصرية – دراسة فى فرص الظهور والاستفادة منها.

3-حالة الشباب المصري – الفرص والتحديات.

4-خصائص السكان والسياسة السكانية.

## عاشراً : المراجع:

### أولا – المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ، إجمالى الجمهورية، الفترة 2017/1897 ، القاهرة .

2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ، 2022/2006، القاهرة.

**3**- المركز الديموجرافى بالقاهرة، سكان مصر فى القرن العشرين ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2004 .

4- جمال إسماعيل الطحاوي، العلاقة المتبادلة بين الظواهر السكانية والتنمية في دول العالم الإسلامي- تحليل اجتماعي, مجلة كلية الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية , جامعة القاهرة, المجلد 62- العدد2, القاهرة, أبريل 2002, ص144.محمد مدحت جابر ، الجغرافية البشرية, مكتبة الأنجلو المصرية, ط1, القاهرة , 2004 .

5- دعاء على عبدالكافي، الفجوة النوعية والتحول الخصوبي فى المجتمع المصري- دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الأجتماع – كلية الآداب-جامعة المنيا ، 2015 .

6- عزت زيان وآخرون، النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال الفترة 2017/2006، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 309 ، معهد التخطيط القومى ، سبتمبر 2019.

7- فايز محمد العيسوى، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 .

8- فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات معاصرة،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.

9- مجدى عبدالقادر ابراهيم، التغيرات الهيكيلة لقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل حتى عام 2032، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 242 ، معهد التخطيط القومى ، أغسطس 2013 .

10-مجلس السكان الدولي، مقدمة في علم السكان وتطبيقاته، مكنب غرب آسيا وشمال افريقيا ، القاهرة ، 2010 .

11-مديحة عبد الحليم سليمان، أثر الزيادة السكانية على قوة العمل واتجاهاتها المستقبلية في مصر، مجلة السكان – بحوث ودراسات، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، العدد 80 ، القاهرة، يوليو 2010.

12-مريانا الخياط الصبورى، التحولات الديموغرافية فى لبنان ومدى الاستفاده من النافذه الديموغرافية ،مجلة صحة الأسرة العربية والسكان-بحوث ودراسات ، المجلد الاول-العدد الثانى ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ،2008.

13-منى محمد إسماعيل، دراسة ديناميكية القوة العاملة واتجاهاتها الهيكلية خلال الفترة (1990- 1993)، مجلة السكان – بحوث الدراسات، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، العدد 55، القاهرة، يوليو 1997.

14-نجيب غيتة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت للعام1996 في ضوء الاستراتيجية القومية للسكان, مجلة دراسات سكانية, المجلس القومي للسكان, المجلد السادس عشر- العدد 18, القاهرة , 1998, ص 51.

15-هالة محمد حافظ، النافذة الديموجرافية فى مصر – الفرص والتحديات ، مجلة كلية الآداب قنا ، جامعة جنوب الوادى، العدد 45-الجزء الأول ، يناير 2022

16-هانى محمد الدمرداش، فاروق فتحى الجزار، العلاقة بين التعليم والبطالة فى مصر باستخدام التكامل المشترك وإختبار السببية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، العدد الثالث، ديسمبر 2017 ، ص 277.

## ثانياً-المصادر والمراجع الأجنبية :

1-David, E.Bloom ., Demographic Transition And Economic Miracles In Emerging Asia., Working Paper 6268., National Bureau Of Economic Research ., Cambridge., U.K., November 1997.

2-John, R. weeks., And Etall., The Fertility Transition In Egypt Intraurban Patterns In Cairo., Annals of The Association of American Geographers, 94 (1)., Black well Publishing., oxford., U.K., 2004.

3-John, Ross., Understanding The Demographic Dividend., Policy Project., Health Policy Plus., Washington, D.C ., U.S.A., September 2004.

4-K, Navaneetham& A, Dharmalingam ., Age Structural Transition, Demographic And Millennium Development Goals In South Asia, Opportunities And Challenges., Paper To Be Presented In The Session 128 At The XXVI Iussp

International Population Conference To Be Held In Marrakech, Morocco., 27 September -2 October, 2009.

5-Nassar, Heba ., Demographic Transition , Employment And Labour Migration In The Arab Region .,United Nations Expert Group Meeting On International Migration And Development In The Arab Region ., Population Division., Department Of Economic And Social Affairs., United Nations Secretariat., Beirut., 15-17 May 2006.

6-Ronald, D.Lee & David, S.Reher., Demographic Transition And Its Consequences., Population And Development Review., A Supplement To Volume 73., Population Council , New York, U.S.A., 2001., P1-33..

7-Salwa, Soliman And Etal ., Population And Development In Egypt ., CDC Series on Population And Development., Cairo Demographic Center., Cairo ., 1994 .

8-United Nations ., Demographic Year Book 1986., Statistical Office., Department of International Economic And Social Affairs., Thirty- Eighth Issue., New York .,U.S.A., 1988.

9-United Nations., Methods of Analyzing Census Data on Economic Activities of Population Studies., Series no, 43., New York., U.S.A., 1986 .

**ثالثا : المواقع الالكترونية:**

- https://acpss.ahram.org.eg/News/17268.aspx
- http://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5144
- http://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/3438
- http://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/5100

## القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

**اتسمت مداخلات السادة الحضور بالتنوع بين الأسئلة والاستفسارات إضافة إلى بعض التعليقات والتوصيات بالتطوير والتي يمكن عرضها بإيجاز في النقاط التالية:**

- أهمية دور المبادرات والمشروعات القومية في الارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة المصرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسرة المصرية وضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان.
- ضرورة توحيد جهود مؤسسات الدولة المصرية للتعامل مع القضية السكانية نحو رفع مستوى الوعى لدى المواطنين بمخاطر الزيادة السكانية وآثارها السلبية على مشروعات التنمية والاقتصاد القومي واستنزافها لجهود الدولة في التنمية.
- إتاحة خدمات تنظيم الأسرة على نطاق واسع حتى يتثنى الوصول إليها بسهولة للارتقاء بجودة حياة الأسرة المصرية.
- أهمية دراسة معدلات النمو السنوي للسكان على مستوى الجمهورية والبحث في تطور حجم السكان ومعدلات نموهم السنوي ومعرفة مقدار التغيرات التي حدثت لهم.
- تؤثر مهارة القوى العاملة على اتجاهات توطن الأنشطة الاقتصادية ومستويات الدخل، فكلما ارتفع المستوى التعليمي زاد العائد على خلق الوظيفة في موقع معين، وعلى النقيض فإن ارتفاع نسبة الأمية تعتبر قيداً على إمكانية التشغيل ورفع الإنتاجية.
- أهمية دعم التحول الهيكلي وزيادة الإنتاجية من خلال الاتساع بنطاق التحول إلى القطاعات غير التقليدية.
- أهمية دور الدولة في وضع برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة.
- أهمية دور الدولة في تعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

- ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.
- ضرورة الاهتمام بدراسة مخرجات التعليم والتدريب المهني للمساعدة في تطوير المهارات الرئيسية للقوى العاملة وربطها بإحتياجات سوق العمل.
- ضرورة الاهتمام بنوعية خريجي المنظومة التعليمية وبخطط تنمية مهارات القوى العاملة لمواجهة متطلبات سوق العمل وخاصة في ضوء المتغيرات الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية.
- تعزيز إمكانيات وقدرات المرأة وخلق بيئة داعمة لتشجيع مشاركتها في القوى العاملة، وتعزيز مهارات الشباب وقدراتهم لزيادة فرصهم في سوق العمل.
- أهمية دور معهد التخطيط القومي في عقد ندوات تثقيفية لتوعية المواطنين بالقضية السكانية وتحديات الأمن القومي في مصر، والاسقاطات السكانية لخدمة أغراض التنمية، بالإضافة لإجراء دراسات وأبحاث حول النافذة الديموجرافية وانعكاساتها على التنمية المستدامة، وخصائص السكان والسياسة السكانية، وأثر التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر.